علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

لا تراجع عن الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرية الصحافة

الموارد الطبيعية كما استمرت الاعمال والدراسات الجيوفيزيائية لتحليل وتفسير هذه المعلومات التي خرج بها هذا المشروع لما لها من أهمية في تحديد أماكن التمعدنات وتحديد نطاقات الاحواض المائية والنفطية .

الشركات الأجنبية العاملة في مجال التعدين

اثمرت بعض الدراسات التي قامت بها الهيئة جذب اهتمام الشركات الاجنبية للاستثمار في هذا المجال مما ادى إلى توزيع المناطق الواعدة للثروة المعدنية على هذه الشركات إلى مناطق امتياز وقد عملت في مجال التعدين في اليمن عدد من الشركات هي :

شركة ميرديان الايرلندية : عملت في البحث عن تمعدنات الذهب في منطقة وادي مدن محافظة حضرموت .

شركة ميناركو : عملت على دراسة الجدوى الاقتصادية لتمعدنات الزنك والرصاص والفضة (منطقة الجبلي نهم)، (طبق م / شبوة) وقد اثمرت الدراسة الاولية دخول شركة زنك اوكس للعمل في المراحل التفصيلية كونها من الشركات المتخصصة في هذا المجال حيث تم عام 2006م التوقيع على اتفاقية لاستغلال خام الجبلي وتعد أول اتفاقية للاستغلال في اليمن بموجب قانون المناجم والمحاجر رقم 24 لعام 2003م.

شركة مينورا : عملت في دراسة الجدوى الاقتصادية لمنجم الذهب في وادي مدن م / حضرموت وبسبب انخفاض اسعار الذهب عالمياً انسحبت الشركة من المنطقة وقد تم منح مجموعة آل ثاني رخصة لتطوير المنجم والاعمال الاستشكافية في المنطقة والمنطقة والمجاورة .

الشركة اليمنية الاسبانية للتعدين : عملت في البحث والتنقيب عن الالمنيوم وسليكات المغنسيوم كمواد للاغراض الصناعية في المكلا ولم تستمر الشركة في اعمالها .

شركة لورفن بروجكت الهندية : عملت في منطقة الراحة بمحافظة لحج لاستغلال الحجر الجيري في المنطقة وعمل بعض الدراسات الاستكشافية وبسبب بعض العراقيل التي واجهتها الشركة مع ابناء المنطقة ولصعوبة عملية التصدير عبر ميناء الحاويات في عدن لم تواصل الشركة عملها .

شركة فالي هاي فينشور : تعمل في دراسة الفلسبار في منطقة يرامس في محافظة ابين.

النشاطات الأخرى

1) المختبرات:

تعتبر المختبرات التابعة للهيئة من الركائز الاساسية التي تعتمد عليها اعمال الدراسات البحثية والاستكشافية التي تنفذها مشاريع الهيئة أو الشركات والقطاع الخاص لأنها تعطي النتائج الخاصة بالعينات المحصلة من الاعمال الحقلية والتي في ضوئها يتم تأكيد تواجد المواد المعدنية ومؤشراتها وقد تم تزويد المختبرات ببعض الاجهزة الحديثة خلال السنوات العشر الاخيرة وذلك من خلال التعاون مع بعض الجهات المحلية كمجلس حماية البيئة لتطوير العمل في مجال التحاليل المختبرية المختلفة والجدير.

بالذكر ان معظم الاجهزة الموجودة في الهيئة قديمة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ولكن بفضل الصيانة المستمرة وجهود العاملين لازالت هذه الاجهزة تعمل لاجراء التحاليل المطلوبة للمشاريع والقطاع الخاص وبعض الباحثين والدارسين.

2) الاستثمار والتراخيص:

مع صدور قانون المناجم والمحاجر رقم (50) لسنة 1991م امكن الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية والصخور الصناعية والانشائية التي كانت تستغل بصورة عشوائية ودونما ضوابط تنظمها وبالرغم من صعوبة تطبيق القانون والمشاكل التي واجهت الهيئة لتنفيذه والازدواجية التي كانت ولازالت قائمة في صرف التراخيص لاستثمار هذه المواد إلا ان هذا القانون والقانون رقم 24 لعام 2002م الخاص بالمناجم والمحاجر قد اعطى الهيئة الحق الكامل في اصدار التراخيص والاشراف على العمليات الفنية التي تتم في كافة مراحل العمل المرتبطة بالمناجم والمحافر والدراسات الاولية وحتى مرحلة الاستغلال للمواد المعدنية باستثناء مراحل الاستغلال للمعادن الفلزية وتسعى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لتطبيق ماورد في هذا القانون من اجل الحفاظ على هذه الثروات المعدنية التي تزخر بها اليمن.

واستطاعت الهيئة ان تحقق بعض النجاحات الملموسة في مجال اعمال الحفر والجيوتكنيك بالرغم من قدم الاجهزة والمعدات التابعة لها حيث تم القيام باعمال حفر لصالح شركة (بي ارجى ام) الفرنسية لمد خط انابيب في منطقة بلحاف م /شبوة كما تعمل الهيئة مع وزارة الزراعة والري في اجراء دراسة جيوتقنية لمواقع بناء عدد من السدود في بعض محافظات الجمهورية وكذا اعمال الحفر لدراسة مواقع التمعدنات لاقامة مصانع الاسمنت في كل من حضرموت ولحج .

النشاط الترويجي

شهدت السياسة الترويجية للوزارة اهتماماً متزايداً يهدف إلى جذب وتشجيع الاستثمار العالمي في القطاع النفطي والغازي باليمن منتهجة في ذلك الوسائل والاساليب الترويجية الحديثة المتمثلة بالمشاركة في الندوات والمؤتمرات الترويجية والمعارض الدولية اضافة إلى اصدار البروشورات والكتيبات التعريفية للاحواض الرسوبية والقطاعات النفطية المفتوحة وغيرها من فرص الاستثمار في بلادنا وبناء على ذلك فقد تم عقد العديد من الندوات والمؤتمرات بالاضافة إلى المشاركة في العديد من هذه الندوات والمؤتمرات الخارجية نوجزها على النحو التالي :

التدريب والتأهيل

تولي الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن تدريب وتأهيل الكادر اليمني في مجال الصناعة النفطية اهتماماً كبيراً بهدف متابعة وتقييم اعمال الشركات النفطية العاملة وتشغيل المنشآت النفطية عند تسليمها للدولة بكفاءة واقتدار .

وقد تمثل انجاز وزارة النفط والثروات المعدنية في تحقيق الاهداف السابقة خلال الفترة 1990 ـ 2005م فيما يتعلق بتطوير وتحسين اداء كوادر الوزارة والوحدات التابعة لها بالتالي : انشاء مركز التدريب النفطي في عام 1997م ليقوم بتدريب وتأهيل الكوادر العاملة في القطاع النفطي والمعدني كما يقوم المركز ايضاً بتدريب وتأهيل الكوادر وتنمية قدراتهم الفنية والادارية وذلك بعقد الدورات التدريبية في مختلف التخصصات وحسب متطلبات مهام وانشطة القطاع وقد بلغ عدد المتدربين من بداية انشاء المركز حتى العام 2004م حوالي 11.449 متدرباً الى جانب التدريب الخارجي الفني التخصصي للكوادر في عدد من الجامعات والمعاهد المتخصصة في الصناعة النفطية.

اليمننة والإحلال

وفي ما يتعلق بيمننة الوظائف في الشركات النفطية عملت الوزارة خلال 90 ـ 2004م على استيعاب الكثير من الكوادر اليمنية للعمل في الشركات النفطية وخصوصاً الانتاجية منها.